المجالس

مجلة اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

عدد خاص شتاء ٢٠٢٥

غـــزة تنـــتصر

يجمع هذا العدد من مجلة الاتحاد بين دفتيه مجموعة من البيانات والأخبار والمواقف التي تتمحور حول القضية الفلسطينية عمومًا، والعدوان على قطاع غزة على وجه الخصوص. وقد جاء إصداره ليكون بمثابة توثيق وتذكير بالأحداث التي طبعت الوضع في غزة على مدى السنة والنصف الماضية، اوالتي كشفت بدورها عن انحياز النظام الدولي للظالم على حساب المظلوم. تستعرض هذه النسخة ثلاثة محاور رئيسية؛ أولها الأنشطة التي قام بها الاتحاد في إطار دعم القضية الفلسطينية، خاصة منذ بدء التصعيد في قطاع غزة في أكتوبر ٢٠٢٣، وثانيها مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد وما تم اتخاذه من قرارات أو بيانات في هذا الصدد. أما المحور الثالث، فيسلط الضوء على التغيرات الملحوظة في المواقف الدولية تجاه فلسطين، و تأثير هذه التغيرات على الساحة السياسية الدولية والإقليمية. يأتي هذا الإصدار تجسيدًا لالتزام الاتحاد الثابت بالقضية الفلسطينية، حيث نُبرز من خلاله أدوار الاتحاد وأعضائه في دعم حقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، كما نُسلط الضوء على التحولات الحاصلة في المواقف الدولية تجاه القضية، في ضوء الوعي المتنامي بعدالة القضية الفلسطينية. وعليه، فإن هذا العدد لا يوثق جهود الاتحاد وأعضائه فحسب، بل يمثل أيضًا دعوة للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في تحقيق العدالة والسلام الدائم لفلسطين.

(التفاصيل بالصفحات الداخلية)

بقلم| محمد قريشي نياس– الأمين العام للاتحاد

تحية لأهل غزة على النصر الذي تحقق على هذا العدو الغاصب .. تحية لسكان غزة الذين هم اليوم رمز الصمود والشموخ والعزة والإباء في هذا الزمان ..

تحية لأبطال غزة الذين واجهوا، وعلى مدى أكثر من سنة ونصف، حربًا عدوانية وإبادة جماعية غير مسبوقة في التاريخ البشري، على أيدي الكيان الصهيوني الذي تدعمه قوى الشر والغطرسة في العالم. لقد استخدم المجرمون كل أسلحة الدمار والفتك المحرمة دوليا في غزة التي ظلت صامدة على الرغم من منع الماء والطعام والدواء عنها واستمرار القصف عليها ليلًا ونهارا، مما أدى إلى استشهاد الآلاف، مع آلاف الجرحي و المفقودين، وتدمير غزة بكاملها،

على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من تخاذل المجتمع الدولي الذي يشاهد لحظة بلحظة ما يتعرض له سكان غزة ولم يتحرك لوقف هذا الظلم الفادح، على الرغم من كل ذلك فقد صمدت غزة حتى أذلت الجيش الذي يدعي أنه لا يقهر، وجعلته ينسحب وهو يجر أذيال الهزيمة والخزي والعار، وجعلت حلف داعميه يتصدع بعدما أدرك بعضه أنهم يدافعون عن باطل.

لقد انتصرت غزة، وتحية مستحقة لأهلها الصامدين الأبطال الذين كافحوا العدو ببسالة منقطعة النظير، وحققوا بطولات تستحق أن تكتب بماء الذهب.

وتحية للشعوب الإسلامية التي وقفت كلها مع أهل غزة وآزرتهم ودعمتهم بكل قوة، ومنهم من ضحت بدمائها، ومنهم من بذلت مالها، ولكنها كلها عبرت بمختلف وسائل التعبير عن دعمها لغزة، وهي باقية على هذا الموقف، وأهم من كل ذلك، هو توجهها دائما إلى الله بالدعاء لأهل غزة بالنصر على هذا العدو المجرم.

وتحية للشعوب الحرة في العالم التي خرجت في تظاهرات مستمرة دعما لأهل غزة وضغطت على حكوماتها من أجل الوقوف إلى جانب الحق في الصراع الذي تشهده فلسطين بين الحق والباطل.

إن ما حدث في غزة يزيد المومنين يقينا بأن وعد الله لهذه الأمة بالنصر والتمكين سيتحقق..

قال الله تبارك وتعالى:

وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون ﴾ [النور: ٥٥].

حصار غزة: أزمة متفاقمة وسياسة تدمير ممنهجة

يواجه الفلسطينيون في قطاع غزة، أزمة إنسانية متفاقمة بسبب الحصار الإسرائيلي الذي فرضته سلطات الاحتلال بهدف حرمانهم من أبسط مقومات الحياة. فمنذ بداية الحصار الإسرائيلي عمومًا على قطاع غزة سنة ٢٠٠٥، ومنذ بداية التصعيد الأخير على وجه الخصوص، أطبقت إسرائيل حصارًا خانقًا على غزة، مما حال دون إدخال المساعدات الإنسانية عبر المعابر الحدودية، وزاد من معاناة السكان الذين يعانون أصلاً من نقص حاد في الغذاء والموارد الأساسية. ولا تقتصر آثار هذا الحصار على ذلك فحسب، بل شملت استهداف الاحتلال المتكرر للمرافق الإنسانية، حيث تسببت الهجمات المتواصلة على المرافق الحيوية في تفاقم الوضع الإنساني وزيادة حالات الوفاة الناجمة عن سوء التغذية والجفاف والبرد وتفشي الأمراض. في وقت تكافح فيه الوكالات الإغاثية للوصول إلى المحتاجين، تواجه جهودها عراقيل كبيرة بفعل الهجمات الإسرائيلية المتواصلة على مقراتها.

وفي خطوة جديدة تهدف إلى تقويض جهود الإغاثة الدولية، أقر الكنيست الإسرائيلي قانونًا يمنع عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يعد تحولًا خطيرًا في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في غزة. هذا القانون يسعى إلى تعطيل جهود الوكالة في تقديم الدعم الإنساني للفلسطينيين، ويزيد من تعقيد الوضع الإنساني في القطاع المحاصر. علاوة على ذلك، تواصل إسرائيل استهداف الموارد الطبيعية ومصادر الإنتاج في غزة، بما في ذلك البنية التحتية للمياه والكهرباء، في محاولة لتدمير ما تبقى من مقومات الحياة في القطاع. إن ما يحدث في غزة ليس مجرد تصعيد عسكري، بل سياسة ممنهجة تهدف إلى تدمير كافة جوانب الحياة في القطاع، وتجريد الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في الغذاء، والأمان، والكرامة الإنسانية، وهذا يستدعي تحركًا عاجلًا من المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف هذه الانتهاكات الممنهجة.

نشاطات الاتحاد

في إطار جهوده المستمرة لدعم القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، يواصل اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقديم مساهمات مهمة في تعزيز المواقف السياسية والقانونية التي ترفض كافة محاولات التصفية والتهميش لفلسطين وشعبها. فمن خلال البيانات والمواقف الثابتة التي يتم إصدارها من قبل الاتحاد ورؤساء مجالس الدول الأعضاء، يؤكد الاتحاد التزامه بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية في العمل البرلماني الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، على سبيل المثال لا الحصر، أدان الأمين العام للاتحاد في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٤ الهجمات الإسرائيلية التي طالت البنية التحتية الطبية في قطاع غزة، حيث تم استهداف المستشفيات بشكل مباشر، الأمر الذي فاقم من الأزمة الإنسانية التي يعاني منها سكان القطاع. كما رحب معالي الأمين العام للاتحاد قبلها بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي جددت مطالبتها بوقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط، وأكدت على أهمية تمكين سكان غزة من الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية، مشددة على ضرورة رفض أي مسعى يهدف إلى تجويع الفلسطينيين أو تغيير الوضع الديمغرافي في غزة. بالإضافة إلى ذلك، تفاعل الاتحاد مع القرارات الدولية التي تسعى إلى تحقيق العدالة للفلسطينيين، حيث رحب في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤ بقرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه السابق بتهم ارتكاب جرائم حرب في غزة. كما استنكر الاتحاد في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤ المحرقة المستمرة في غزة، وأدان بشدة عمليات الإبادة الجماعية التي تقودها إسرائيل، مندداً بعمليات القصف العشوائي التي طالت المدنيين، ولا سيما في مخيمات النازحين مثل دير البلح والنصيرات. وفي خطوة أخرى تدل على الالتزام القوي لدعم القضية الفلسطينية، رحب كذلك الأمين العام للاتحاد في ٢٨ يوليو ٢٠٢٤ بتوقيع إعلان بكين بين الفصائل الفلسطينية، والذي يعزز من وحدتها السياسية. كما جدد قبلها إدانته الشديدة لاستمرار الجرائم الإسرائيلية في غزة، مؤكداً أن الاتحاد سيظل دائمًا في مقدمة الداعمين للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

إضافة إلى هذه المواقف، شهدت الأنشطة التي نظمها الاتحاد انعقاد اجتماعات بارزة لمتابعة تطورات الوضع في فلسطين. من أبرز تلك الاجتماعات الاجتماع الاستثنائي للجنة فلسطين الدائمة بالاتحاد في طهران في ١٠ يناير ٢٠٢٤، الذي بحث سبل تعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني في ضوء التطورات المتسارعة في الأراضي الفلسطينية. كما عقد الاتحاد اجتماعًا طارئًا عن بعد في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٣، لبحث تطورات الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية، كما نظمت الترويكا الرئاسية ولجنة فلسطين اجتماعًا طارئًا افتراضيًا في ١٠ أبريل ٢٠٢٣، لمناقشة التصعيد الإسرائيلي وأثره على الأمن والسلم الإقليمي.

ويواصل الاتحاد العمل على نشر الوعي الدولي حول الجرائم التي ترتكب بحق الفلسطينيين، مستندًا في ذلك إلى البيانات والإحصاءات الصادرة عن منظمات دولية مرموقة، مثل منظمة التعاون الإسلامي ومرصدها الذي يتابع جرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاتحاد البرلماني العربي. كما يثمن الاتحاد كل الجهود الدولية المبذولة، مثل تلك التي قامت بها جنوب أفريقيا، حيث رفعت دعوى قضائية ضد إسرائيل بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان. ومن خلال هذه المبادرات والبيانات، يظل الاتحاد أحد أبرز المنابر الدولية التي تدافع عن حقوق الفلسطينيين في كافة المجالات، ساعيًا بذلك لتحقيق العدالة والسلام في المنطقة، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

اجتماعات المجموعة الإسلامية في الاتحاد البرلماني الدولي

في إطار دعم القضية الفلسطينية وتعزيز وحدة الصف الإسلامي، حظيت القضية الفلسطينية بأولوية كبيرة في الاجتماعات التشاورية للمجموعة الإسلامية التي عُقدت على هامش الاجتماعات الدورية للاتحاد البرلماني الدولي. خلال هذه الاجتماعات، برزت مواقف حازمة من الدول الأعضاء إزاء العدوان الصهيوني على غزة وجهود دعم الشعب الفلسطيني.

في الاجتماع التشاوري الذي انعقد في لواندا خلال أكتوبر ٢٠٢٣، تم الاتفاق على تقديم بند طارئ حول العدوان الإسرائيلي على غزة، مع تكليف لجنة من الدول الأعضاء لصياغة النص المقترح، وفي هذا الاجتماع، نجح أعضاء الاتحاد في الحصول على أغلبية الأصوات في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي وسجلوا بذلك موقفًا قويًا في الدفاع عن الشعب الفلسطيني. وفي مارس ٢٠٢٤، خلال اجتماع المجموعة في جنيف، دعمت الدول الإسلامية مقترح جنوب أفريقيا بشأن الوضع في غزة، مع التأكيد على ضرورة توحيد الجهود لتمرير البند الطارئ. أما في أكتوبر ٢٠٢٤، فقد شهد الاجتماع في جنيف توافقًا لدعم المقترح المشترك لفلسطين والجزائر، الذي لقي تأييدًا واسعًا من الدول العربية والإسلامية.

المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية

مساهمات الاتحاد في إبراز جهود الأعضاء لدعم القضية الفلسطينية

عمل اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بجدّ وجهد منذ أكتوبر ٢٠٢٣ على تسليط الضوء على المساهمات البارزة التي قدمتها المجالس الأعضاء في دعم القضية الفلسطينية. ومن خلال هذا الالتزام الثابت، تمكّن الاتحاد من إبراز مواقف الأعضاء بشكل مميز، في ظل الظروف المتأزمة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية.

من بين هذه الجهود، عمل الاتحاد على توثيق تصريحات أصحاب المعالي رؤساء المجالس خلال الاجتماعات التي عقدها الاتحاد في الفترة الأخيرة، حيث أعرب هؤلاء عن مواقفهم الثابتة ضد الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، وقدموا دعمًا قويًا لحقوق الشعب الفلسطيني. كما تم تسليط الضوء على البيانات الصادرة عن المجالس الأعضاء والتي أكدت إدانتها للممارسات الإسرائيلية، من الاعتداءات العسكرية إلى محاولات التغيير الديمغرافي. كما بذل الاتحاد جهودًا حثيثة في توحيد الصفوف بين الدول الأعضاء، خاصة في المحافل الدولية مثل الاتحاد البرلماني الدولي. فقد دعمت المجالس الأعضاء بشكل دائم المقترحات والبنود الطارئة التي تقدمها الدول المؤيدة لفلسطين، مسلطين الضوء على ضرورة إنهاء الاحتلال ووقف الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين.

من خلال هذه الجهود المستمرة، يظل الاتحاد بمثابة منصة رئيسية لتنسيق المواقف البرلمانية في إطار الدعم المستمر للقضية الفلسطينية، ساعيًا إلى تأكيد مكانة فلسطين في المحافل الدولية وتحقيق العدالة لشعبها.

وفيما يلي بعض مواقف المجالس الأعضاء في الاتحاد بخصوص القضية الفلسطينية منذ بداية التصعيد الإسرائيلي في أكتوبر ٢٠٢٣، وتعكس هذه المواقف التزام هذه المجالس الثابت والمستمر في دعم حقوق الفلسطينيين، إذ تُظهر روح التضامن المشترك مع الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الغاشم، وتعكس حرص الأعضاء على تعزيز العمل البرلماني الدولي لتحقيق العدالة والسلام في المنطقة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ندد معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي، في كلمته خلال الدورة الاستثنائية الـ ٣٥ للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي المنعقدة بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٤ بالقاهرة، بـ «الحرب الهمجية غير المسبوقة» التي تتعرض لها المنطقة. دعا معاليه المشاركين إلى توحيد الجهود لمواجهة التحديات الصعبة التي يمر بها العالم، وأكد على أهمية هذه الدورة في ظل تصاعد العدوان الصهيوني وتوسعه إلى لبنان، داعياً إلى إدراج بند طارئ حول وقف الحرب في غزة خلال الجمعية العامة الـ١٤٩ للاتحاد البرلماني الدولي.

أعرب معاليه كذلك عن أسفه لعدم نجاح تمرير هذا البند في المحاولات السابقة، مؤكدًا على أهمية معالجة الأسباب التي أدت إلى ذلك. كما أعرب عن ارتياحه لتزايد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية، مشيراً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو لإنهاء الاحتلال الصهيوني خلال ١٢ شهراً.

مملكة البحرين

أكد رئيس مجلس الشورى البحريني، معالي السيد علي بن صالح الصالح، أن مملكة البحرين ملتزمة بدعم السلام العادل والشامل في المنطقة، كما أشار في كلمة ألقاها خلال جلسة لمجلس الشورى بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٤، إلى ضرورة تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لوقف التصعيد في غزة، وتأمين الحماية للمدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية ومنع تهجير، مع الإفراج عن الأسرى والمحتجزين. وأشاد معاليه بالحملة الوطنية البحرينية لإغاثة غزة التي جاءت تنفيذًا لتوجيهات جلالة الملك، مشيراً إلى تفاعل الشعب البحريني ومؤسساته معها، مما يعكس أروع صور التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يواجه ظروفًا إنسانية صعبة جراء العدوان الجاري.

جمهورية بنغلاديش الشعبية

اعتمد البرلمان البنغلاديشي، يوم ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣، قراراً يعبر فيه عن بالغ الحزن والأسى تجاه استشهاد العديد من أبناء الشعب الفلسطيني نتيجة الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة ومناطق أخرى من فلسطين. وقامت معالي رئيسة البرلمان السابقة، الدكتورة شيرين شارمين تشودري، بتقديم هذا القرار الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع، للتعبير عن تعازي البرلمان العميقة لأسر الضحايا ودعواته بالرحمة للأرواح التي أزهقت جراء تلك الاعتداءات. وأكد البرلمان في قراره تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني في محنته، مشددًا على إدانته لهذه الأعمال التي تتنافى مع مبادئ الإنسانية والقانون الدولي.

بوركينا فاسو

أكد رئيس الجمعية التشريعية الانتقالية في بوركينا فاسو، معالي السيد عثمان بوغوما، خلال القمة العربية الإسلامية الطارئة التي عقدت في الرياض في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤. على فظاعة التداعيات الإنسانية الصعبة التي يواجهها المدنيون في فلسطين ولبنان نتيجة الضربات الإسرائيلية .وأكد معاليه في كلمته على ضرورة تدخل المجتمع الدولي من أجل إعادة السلام إلى فلسطين ولبنان، مشيراً إلى الوضع الإنساني المتدهور، وخاصة مصير المدنيين الذين يجدون أنفسهم محاصرين في النزاع. وأضاف قائلاً: «الحرب لا تعرف فائزًا، بل الجميع فيها خاسرون، وما نراه من فظائع يؤكد ذلك.»

جمهورية كوت ديفوار

شارك رئيس الجمعية الوطنية في كوت ديفوار، معالي السيد آداما بيكتوغو، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤، في أعمال الجمعية الـ١٤٩ للاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت بجنيف. وعلى هامش الجمعية العامة، تم عقد اجتماع المجموعة الإسلامية، حيث تمت مناقشة الأوضاع في فلسطين ولبنان مع الدعوة إلى إنهاء النزاعات المستمرة هناك وقد قدم معاليه رؤية بلاده في هذا السياق.

جمهورية مصر العربية

أكد السيد أحسن محسن، النائب في مجلس النواب المصري ووكيل لجنة الشئون العربية، أن مصر تواصل دورها الرائد في تقديم الدعم للأشقاء العرب في ظل الأزمات المتفاقمة في المنطقة. وأوضح في مداخلة تلفزيونية له، أن موقف مصر مشرف، حيث تستقبل ملايين اللاجئين وتقدم المساعدات الإنسانية للدول المتضررة. وأشار كذلك إلى أن مصر تسعى لتسليط الضوء على معاناة الشعوب العربية والدفاع عن حقوقهم في المحافل الدولية، كما ندد بالصمت الدولي تجاه الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة، داعيًا المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية لوقف هذه الانتهاكات.

جمهورية غامبيا

خلال مشاركته في مؤتمر رابطة البرلمانيين من أجل القدس، دعا رئيس الجمعية الوطنية لغامبيا، معالي السيد فاباكاري تومبونغ جاتا، في ٢٩ أبريل ٢٠٢٤، البرلمانيين إلى استخدام مكانتهم ونفوذهم للمطالبة بوقف فوري للعملية العسكرية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في غزة. وأكد معاليه أن الوقوف مع القضية الفلسطينية تجاوزت الحدود

السياسية وأصبحت واجبًا أخلاقيًا مقدسًا، مشيراً إلى أن البرلمانيين يملكون القوة للدعوة للعدالة ورفع أصوات المظلومين. كما شدد معاليه على أهمية الالتزام بقيم الحرية والمساواة والكرامة لجميع الشعوب، بما في ذلك الفلسطينيين.

جمهورية إندونيسيا

دعت لجنة التعاون البرلماني الدولي في مجلس النواب الإندونيسي الأمم المتحدة إلى إلغاء عضوية الكيان الصهيوني، وذلك إثر جرائمه المتواصلة التي أسفرت عن سقوط أعداد هائلة من الضحايا. وأكد رئيس اللجنة، السيد مرداني علي سيرا، أن هذه الأعمال تشكل انتهاكًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبادئ السلام واحترام حقوق الإنسان والتعاون الدولي. كما أشار إلى أن القمة العربية الإسلامية الأخيرة في الرياض قد أصدرت قراراً في بيانها يدعو لتجميد عضوية الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة، وطالب بتحرك دولي حاسم لعزل إسرائيل عن المجتمع الدولي وأكد على أن مجلس النواب الماليزي، تماشياً مع سياسة حكومته، سيواصل دعم فلسطين من خلال كل الوسائل الدبلوماسية.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية

شارك معالي السيد محمد باقر قاليباف، رئيس البرلمان الإيراني، في مسيرة طلابية يوم ٣ أكتوبر ٢٠٢٤، دعماً للشعبين الفلسطيني واللبناني. كما أكد معاليه في اجتماع آخر حضره سفراء الدول الإسلامية في طهران بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٤، مع ممثلي لجنة الأمن الوطني في البرلمان الإيراني، على الدور الحيوي للإعلام في فضح الجرائم الإسرائيلية للعالم. وأوضح كذلك أن المفكرين وجميع شرائح المجتمع مدعوون للقيام بدور توعوي في التصدي لهذه الانتهاكات. كما شدد على أن الوحدة والتضامن بين المسلمين ركيزتان أساسيتان لمواجهة التحديات، مؤكدًا أن توحيد الصفوف في دعم فلسطين ضروري لردع الأعداء، في حين أن الانقسام يصب في مصلحة خصوم الأمة الإسلامية.

جمهورية العراق

استقبل رئيس مجلس النواب العراقي، معالي الدكتور محمود المشهداني، يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤، سعادة سفير دولة فلسطين لدى العراق، السيد أحمد الرويضي. وخلال نقاشهما الحرب القائمة في غزة، أكد رئيس المجلس العراقي ضرورة العمل على إيقافها فوراً وإعادة الحياة إلى طبيعتها في القطاع، مع التركيز على تخفيف آثار العدوان وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وأعرب معاليه عن الموقف الثابت للعراق في دعم القضية الفلسطينية، مؤكدًا استمرار تقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني حتى يتمكن من التمتع بالاستقلال. ومن جهته، عبر السفير الفلسطيني عن تقديره العميق للعراق ولجهوده المتواصلة في دعم فلسطين في المحافل الدولية، مشيدًا بمواقف العراق الثابتة تجاه القضايا الفلسطينية.

المملكة الأردنية الهاشمية

أدان معالي رئيس مجلس النواب الأردني، السيد أحمد الصفدي، قيام قوات الاحتلال بإحراق مستشفى كمال عدوان في قطاع غزة، مؤكدًا أن هذه الجريمة تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وتضاف إلى سلسلة جرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. ودعا معاليه البرلمانات العربية والإسلامية إلى مخاطبة البرلمانات الدولية للضغط على حكومات بلدانها لمحاسبة مجرمي الحرب من قادة الاحتلال أمام المؤسسات الأممية، مشددًا على أهمية تحرك المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية لوقف الحرب على غزة ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم الوحشية.

دولة الكويت

وافق مجلس الأمة الكويتي في ١ نوفمبر٢٠٢٣ على ١٣ توصية بشأن الانتهاكات الصهيونية في غزة، مؤكداً تضامنه مع الشعب الفلسطيني وحقه في مقاومة الاحتلال ونيل حقوقه المشروعة. وشملت التوصيات ملاحقة قادة الاحتلال كمجرمي حرب، إنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة، ودعم الجهود الدبلوماسية لإنهاء العدوان. كما دعا المجلس إلى فتح المعابر وتقديم المساعدات الإنسانية، بالإضافة لتعزيز الجهود لاستقبال المصابين في المستشفيات الكويتية. كما تمت الدعوة لحشد الدعم الدولي والإقليمي لوقف العدوان، وحماية المدنيين، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة.

الجمهورية اللبنانية

أكد رئيس مجلس النواب اللبناني، دولة الرئيس نبيه بري، في تصريح له بمناسبة المولد النبوي الشريف في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤، أن فلسطين وجنوب لبنان هما المقياس للحق في مواجهة الباطل. وقال: «نتطلع في هذه المناسبة المباركة إلى فلسطين أرض الإسراء والمعراج إلى التراب الذي يرتوي بدماء الشهداء.. إلى لبنان إلى جنوب البذل والتضحية والصمود والفداء والشهادة والشهداء»، مشيراً إلى القيم التي يجب أن يتبناها الجميع في مواجهة الظلم. كما دعا إلى تعزيز قيم الوحدة والتراحم كسبيل لتحقيق السلام في العالم. وأكد معاليه على أن ما يجري في فلسطين هو امتحان للضمير العالمي، وأن إسرائيل تمثل «شراً مطلقًا» في المنطقة.

ليبيا

أعربت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الليبي عن أسفها لفشل مجلس الأمن في وقف إطلاق النار في غزة، معتبرة ذلك خذلانًا دوليًا لسكان القطاع. وحذرت اللجنة من آثار سلبية على الاستقرار الإقليمي جراء استمرار العمليات العسكرية في رفح، حيث يواجه السكان خطر المجاعة بسبب نقص الغذاء والماء والدواء. وأكدت اللجنة أن أفعال قوات الاحتلال وعرقلتها دخول المساعدات الإنسانية ترتقي لجرائم إبادة، داعية إلى محاسبة المسؤولين عنها. كما أعربت عن قلقها من تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القتل والاعتقال وتدمير الممتلكات.

ماليزيا

أدان رئيس البرلمان الماليزي، معالي السيد جوهري عبدول، الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق الفلسطينيين، داعياً إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. وأكد في تصريحه أن قضية غزة أصبحت مسألة إنسانية عالمية تتعلق بالقيم والضمائر، حيث يُعامل الفلسطينيون وكأن حياتهم لا قيمة لها في ظل الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة. وشدد معاليه على أن وقف إطلاق النار ليس كافياً لإنهاء معاناة الفلسطينيين، بل يجب اتخاذ خطوات حاسمة لتمكينهم من إقامة دولتهم واستعادة حقوقهم المسلوبة. وأشار إلى أن العالم يكتفي بالمراقبة، بينما يعاني الفلسطينيون من القمع والاحتلال وسلب حريتهم. وطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية في دعم الشعب الفلسطيني وضمان حقه المشروع في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

جمهورية مالي

شارك وفد رفيع المستوى من المجلس الوطني الانتقالي لجمهورية مالي، بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠٢٤، في اجتماع استثنائي عقد في طهران، إيران، للجنة فلسطين الدائمة التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أين أعرب البرلمانيون من الدول الأعضاء في الاتحاد عن موقفهم الموحد والداعم لوقف فوري للأعمال العدائية في غزة وجميع الأراضي الفلسطينية. وشددت المناقشات على ضرورة حماية الشعب الفلسطيني ووضع حد للاعتداءات الإسرائيلية، مجددين التزامهم بتأييد حقوق الفلسطينيين المشروعة وإقامة دولتهم المستقلة.

المملكة المغربية

استقبلت نائبة رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية في مجلس النواب المغربي، السيدة نادية القنصوري، رفقة عضو مكتب اللجنة، السيد عبد العالي بروكي، يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٤، وفدًا فلسطينيًا من المؤتمر الوطني الشعبي للقدس والهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، والذي زار المملكة المغربية بدعوة من وكالة بيت مال القدس الشريف. وفي كلمتها، شددت السيدة نادية القنصوري على أهمية تعزيز الوحدة العربية والإسلامية من أجل نصرة القضية الفلسطينية، مشيرة إلى أن أعضاء مجلس النواب المغربي يستغلون كل المناسبات في المنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية لدعم القضية الفلسطينية، كما أثنى أعضاء الوفد على الدور الكبير للمغرب في دعم القدس وغزة، مشيرين إلى دور مجلس النواب المغربي في دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

جمهورية النيجر

أكد النائب الرابع لرئيس المجلس الوطني الانتقالي في مالي، خلال كلمته في اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بالرباط، المغرب، في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤، التزام مالي بمواقف الاتحاد الداعمة لفلسطين، وعبّر عن تضامن بلاده الكامل مع نضال الشعب الفلسطيني المشروع. كما قدّم، باسم السلطات العليا في مالي والمجلس الوطني الانتقالي والشعب المالي، تعازيه الحارة، على خلفية اغتيال السيد إسماعيل هنية في طهران بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٤، داعيًا الله أن يتغمده برحمته.

جمهورية نيجيريا الاتحادية

أكّد نائب رئيس البرلمان النيجيري، معالي السيد بنجامين أوكيزي كالو، في كلمته خلال الدورة ١٤٩ للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، التزام نيجيريا بحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. مشيرًا إلى أن نيجيريا تسعى لتحقيق تسوية سلمية قائمة على العدالة وتقرير المصير والاحترام المتبادل بين الدولتين. وأكد معاليه دعم نيجيريا لحل الدولتين الذي يضمن قيام دولة فلسطين مستقلة إلى جانب إسرائيل. كما شدد على أن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه من خلال العنف، بل عبر الحوار الجاد والاحترام المتبادل، وطالب المجتمع الدولي بتجديد التزامه بإنهاء الاحتلال ودعم إقامة دولة فلسطينية.

سلطنة عمان

في إطار مشاركته في أعمال الجمعية العامة الـ١٤٩ للاتحاد البرلماني الدولي بجنيف، أكد معالي رئيس مجلس الشورى العماني، السيد خالد المعولي، التزام سلطنة عُمان بدعم القضية الفلسطينية. وخلال الاجتماعات، تم اختيار معاليه رئيسًا للجنة التعامل مع البند الطارئ المقدم من المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس الشعبي الجزائري، الذي

يهدف إلى تعزيز التنسيق لدعم الحقوق الفلسطينية. وفي كلمته، سلط معاليه الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة نتيجة العدوان الصهيوني، مشددًا على ضرورة وضع حد للتصعيد العسكري، كما إلى تضافر الجهود البرلمانية لدعم الشعب الفلسطيني ومساندة قضاياه في المحافل الدولية، بما يضمن تحقيق السلام والعدالة.

جمهورية باكستان الإسلامية

أعرب رئيس مجلس النواب الباكستاني، معالي السيد سردار آياز صادق، خلال تهنئته بمناسبة حلول السنة الجديدة عن أمله في أن تأتي هذه السنة بالسلام والتقدم والازدهار لباكستان، كما أكد على أن هذه المناسبة تعد فرصة للتفكير في مسار التنمية وتعزيز الوحدة الوطنية، داعيًا الأحزاب السياسية إلى التكاتف والعمل المشترك من أجل رفعة باكستان. كما دعا الشعب الباكستاني إلى الدعاء لأشقائهم الفلسطينيين والكشميريين الذين يواجهون الظلم والاضطهاد، معربًا عن أمله في أن يشهد العام الجديد تحسنًا في الأوضاع في فلسطين وكشمير. كما طالب معاليه المجتمع الدولي بالتحرك بشكل فعّال لإنهاء الانتهاكات بحق الشعبين والعمل على إيجاد حل عادل لمشكلاتهما

دولة قطر

عبّر مجلس الشورى القطري خلال جلسته الأسبوعية العادية التي عقدت بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤، برئاسة معالي السيد حسن بن عبد الله الغانم، عن إدانته الشديدة لحرق قوات الاحتلال الإسرائيلي مستشفى كمال عدوان في غزة، معتبرًا ذلك جريمة حرب وانتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية. كما ندد المجلس باقتحام وزير الأمن الإسرائيلي للمسجد الأقصى، معتبرًا ذلك استفزازًا صارخا لمشاعر المسلمين وانتهاكًا للأماكن المقدسة. ودعا المجلس البرلمانات والمنظمات الدولية للضغط على الاحتلال لوقف هذه الانتهاكات.

المملكة العربية السعودية

خلال زيارته للمملكة الأردنية الهاشمية، اجتمع معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية بدولة رئيس مجلس الأعيان الأردني، معالي السيد فيصل الفايز. وتناولت المباحثات التي عقدت في ١٧ أبريل ٢٠٢٤ الأوضاع الراهنة في المنطقة، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزه والضفة الغربية المحتلة، حيث أكد الطرفان ضرورة وقف هذا العدوان الغاشم، وفتح كافة المعابر لإيصال المساعدات الإنسانية والطبية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة،

جمهورية السنغال

استقبل رئيس الجمعية الوطنية السنغالية، معالي السيد مالك انجاي، السفير الفلسطيني لدى السنغال، ناصر جاد الله، يوم الأربعاء ٨

يناير ٢٠٢٤، في إطار جهود تعزيز العلاقات الثنائية والدبلوماسية البرلمانية. خلال اللقاء، أعرب الحاج مالك انجاي عن قلقه العميق إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في غزة، واصفًا الأزمة بـ"المجزرة". كما دعا إلى ضرورة العودة السريعة للسلام وإيجاد حل دائم لهذه الأزمة.
وأشار رئيس البرلمان إلى أن استمرار العنف في غزة يشكل تهديدًا للاستقرار في المنطقة بأسرها، داعيًا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني.

الجمهورية التونسية

استقبل رئيس مجلس نواب الشعب التونسي، معالي السيد إبراهيم بودربالة، يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤، وفدًا إماراتيا برئاسة السيد محمد أحمد اليماحي، عضو المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، حيث ناقش الطرفان، بحضور السيدة سوسن مبروك، نائب رئيس البرلمان التونسي، سبل تعزيز العلاقات البرلمانية والتعاون المشترك بين تونس والإمارات، خاصة في ضوء التحديات التي تواجه الأمة العربية. وأكد الوفد الإماراتي على أهمية التنسيق المستمر بين البرلمانين، خصوصاً في اجتماعات البرلمان العربي. وخلال اللقاء، تم التأكيد على ضرورة حشد الجهود الدولية لدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ووقف الجرائم الوحشية المرتكبة بحقه. وأبرز الجانبان أهمية التنسيق والعمل المشترك في إطار الدبلوماسية البرلمانية للضغط من أجل الوصول لوقف فوري لإطلاق النار ودعم حقوق الفلسطينيين.

الجمهورية التركية

قال معالي السيد نعمان كورتولموش رئيس الجمعية الوطنية الكبرى بتركيا، في كلمته التي ألقاها في قمة رؤساء برلمانات حلف الناتو التي استضافها الكونغرس الأمريكي بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الحلف: "لا يمكننا أن نتجاهل الكارثة الإنسانية الهائلة في غزة، والتي تعد واحدة من أصعب التحديات العالمية. يجب وقف المجازر الإسرائيلية ومنع إراقة المزيد من الدماء.
" وقد صرح السيد نعمان كورتولموش لصحيفة " واشنطن بوست" خلال زيارته لواشنطن بأن المواقف المتخذ تجاه الحرب الروسية الأوكرانية من جهة والهجمات الإسرائيلية اللاإنسانية من جهة، على الأراضي الفلسطينية وخاصة غزة، تتميز بازدواجية المعايير والتحيز ولا يمكن قبولها. وقال "هذا نفاق واضح جدًا، وازدواجية في المعايير.
هذا تمييز صارخ. إذا كنتم لا تعتبرون الضحايا الفلسطينيين متساوين مع الضحايا الأوكرانيين، فهذا يعني أنكم تريدون إقامة نوع من التسلسل الهرمي في الإنسانية. وهذا أمر غير مقبول."

دولة الإمارات العربية المتحدة

أكد معالي السيد صقر غباش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي، خلال ترأسه للاجتماع الدوري الثامن عشر لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية، أن دول الخليج ستظل بوابة للسلام العالمي. وشدد معاليه على الموقف الإماراتي المطالب بالوقف الفوري للحرب في غزة ولبنان، ودعم الشعب الفلسطيني واللبناني. وأشار معاليه كذلك إلى قوة الترابط بين دول الخليج، وأهمية تعزيز التعاون والتنسيق بينها لدعم الأمن والاستقرار والتنمية. كم أكد الحضور على أهمية تعزيز العمل الخليجي والعربي المشترك، وتفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية الخليجية والعربية في المحافل الدولية.

دور الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين

في أعقاب التصعيد العسكري الإسرائيلي في أكتوبر ٢٠٢٣، أدانت الأمم المتحدة بشدة الهجمات الإسرائيلية التي استهدفت المدنيين الفلسطينيين في غزة، وأصدرت الأمين العام للمنظمة، أنطونيو غوتيريش، بيانًا يدعو إلى وقف فوري للعمليات العسكرية وفتح المعابر الإنسانية. وطالبت الأمم المتحدة بتوفير الحماية للمدنيين وفقًا للقانون الدولي الإنساني، محذرة من تفاقم الوضع الإنساني في القطاع المحاصر. كما أكدت على ضرورة احترام حقوق الفلسطينيين، لا سيما في ضوء الانتهاكات المستمرة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، بما في ذلك الهجمات على المنشآت الطبية والمدارس.
على الرغم من هذا الموقف العلني، كانت هناك تحديات واضحة في محاولات الأمم المتحدة لتحقيق موقف موحد بين أعضائها، حيث كانت هناك صراعات بين القوى الغربية

التي دافعت عن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» وبين الدول العربية والإسلامية التي طالبت بتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق الفلسطينية، بما في ذلك قرارات وقف الاستيطان وعودة اللاجئين.
وقد طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل مستمر بضرورة التوصل إلى حل سياسي شامل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة قرار ٢٤٢ الذي يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. لكن مع استمرار العمليات العسكرية، استمرت الأمم المتحدة في محاولة تسليط الضوء على معاناة المدنيين الفلسطينيين، حيث تم إرسال بعثات من مختلف وكالات الأمم المتحدة لتقديم الدعم الإنساني العاجل.
وفي إطار دعم الأمم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني، استمرت الجمعية العامة في

اتخاذ قرارات هامة تعكس التزامها بالقضية الفلسطينية. فقد شهد عام ٢٠٢٤ تحسنا في مواقف الأمم المتحدة المتعلقة بدعم فلسطين على مختلف الأصعدة. ففي ١٠ مايو ٢٠٢٤، اعتمدت الجمعية قرارًا يدعم طلب فلسطين للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ويوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في الطلب بشكل إيجابي. كما منح القرار فلسطين حقوقًا وامتيازات إضافية تتعلق بمشاركتها في أعمال الأمم المتحدة، مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. أما في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤، اعتمدت الجمعية العامة قرارًا يطالب إسرائيل بإنهاء «وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة» خلال ١٢ شهرًا وقد حظي القرار بتأييد ١٢٤ دولة.

وفي السياق ذاته، لعبت محكمة العدل الدولية دورًا مهمًا في تحليل الانتهاكات القانونية التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. في ٢٠٢٣، استمر الضغط الدولي على محكمة العدل الدولية للبت في المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، لا سيما في ما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسياسات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية.

وفي عام ٢٠٢٤، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارًا بشأن الشرعية القانونية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي. هذا القرار، الذي طال انتظاره، أشار بوضوح إلى أن سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات في الضفة

الغربية تشكل انتهاكًا للقانون الدولي، وهو ما يعزز من موقف الفلسطينيين في الدعوات المتزايدة لتطبيق القرارات الدولية التي تطالب بوقف هذه الأنشطة. كما أصدرت المحكمة توصيات بضرورة توقف إسرائيل عن تنفيذ ممارساتها القمعية في غزة، مثل حصار القطاع وحرمان سكانه من الوصول إلى الاحتياجات الأساسية. وفي خطوة جريئة، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه السابق، متهمة إياهما بالمسؤولية المباشرة عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في غزة. وقد أثار هذا التطور جدلًا واسعًا على الساحة الدولية وزاد من الضغوط على المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل.

لكن، على الرغم من هذه المواقف القانونية، لم تتخذ محكمة العدل الدولية خطوات عملية لتنفيذ قراراتها، مما أثار انتقادات من بعض الدول التي رأت في موقف المحكمة نوعًا من الجمود القانوني في معالجة القضايا الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني. وقد أشارت تقارير دولية إلى أن محكمة العدل الدولية، رغم قدرتها على تقديم المشورة القانونية، لا تملك آلية فعلية لفرض تطبيق قراراتها على الدول الكبرى.

تغير المواقف الأوروبية بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ والاعتراف بدولة فلسطين

بعد الأحداث المؤلمة التي شهدتها فلسطين عمومًا، وغزة على وجه الخصوص، بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، بدأ المجتمع الدولي يشهد تحولًا ملحوظًا في مواقف العديد من الدول والمنظمات تجاه القضية الفلسطينية. فقد كانت تلك الأحداث بمثابة جرس إنذار للعالم حول مدى تفاقم الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة، الذي تعرض لعمليات عسكرية إسرائيلية واسعة النطاق خلفت آلاف الضحايا، معظمهم من المدنيين. في ظل هذه الأوضاع، بدأت العديد من الدول تظهر موقفًا أكثر وضوحًا في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، لا سيما من خلال اتخاذ خطوات رسمية للاعتراف بدولة فلسطين.

من أبرز تلك الدول التي اتخذت خطوة تاريخية في هذا الاتجاه كانت إسبانيا، التي أعلنت في مايو ٢٠٢٤ عن اعترافها الرسمي بدولة

فلسطين. وجاء ذلك الإعلان بعد ضغوط متزايدة من المجتمع المدني الإسباني، والذي كان قد شهد احتشادًا كبيرًا للتضامن مع الفلسطينيين على خلفية التصعيد الإسرائيلي. وكان الاعتراف الإسباني خطوة بارزة في سياق الدعم الأوروبي لفلسطين، حيث تبعته دول أوروبية أخرى في تحركات مشابهة.

إيرلندا، التي كانت دائمًا من الدول المدافعة عن حقوق الإنسان في مناطق النزاع، أضافت إلى رصيد مواقفها الداعمة لفلسطين الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين في العام ذاته، مما يعد بمثابة تجديد لالتزامها بمواقفها الثابتة في دعم حقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلة. وتُعتبر إيرلندا من الدول الأوروبية التي ساندت بقوة حقوق الفلسطينيين في المحافل الدولية، وكانت دائمًا تدعو إلى الضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

أما النرويج، فقد سارعت كذلك إلى إعلان دعمها لحقوق الفلسطينيين، حيث شددت على ضرورة إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. وكان اعتراف النرويج بدولة فلسطين في تلك المرحلة بمثابة تعبير عن رفضها لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني. وبهذا، انضمت النرويج إلى جبهة دولية تؤكد دعمها للحقوق الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي المستمر.

وفي سياق دعم القضية الفلسطينية، برزت كذلك خطوات سياسية مهمة في كل من فرنسا وإيطاليا. ففي فرنسا، اتخذ البرلمان خطوة نوعية بإطلاق مجموعة برلمانية تحمل اسم "مجموعة الصداقة الفرنسية–الفلسطينية"، تهدف إلى تعزيز العلاقات البرلمانية والتضامن مع الفلسطينيين. أما في إيطاليا، فقد شهدت البلاد دعمًا شعبيًا ورسميًا متزايدًا، حيث نظمت فعاليات برلمانية لتسليط الضوء على المعاناة الفلسطينية، وتأتي هذه الخطوات كمؤشر على تطور نوعي في مواقف بعض الدول الأوروبية لصالح القضية الفلسطينية.

ومن بين الخطوات الملهمة التي شهدتها الساحة الدولية، برزت سلوفينيا كمثال لالتزام أخلاقي ودبلوماسي نحو القضية الفلسطينية. ففي مايو ٢٠٢٤، أعربت الحكومة السلوفينية عن دعمها للاعتراف بدولة فلسطين، مشددة على أن هذا الموقف يعكس التزامها بمبادئ العدالة واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد أكدت القيادة السلوفينية أن هذه الخطوة ليست مجرد إجراء سياسي، بل هي جزء من مسؤوليتها تجاه تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وبهذا الفعل، تكون سلوفينيا قد عززت الجبهة الأوروبية الداعمة للحقوق الفلسطينية والمُنادية بإنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

شهدت البلدان الغربية كذلك تعاطفًا شعبيًا واسعًا مع القضية الفلسطينية منذ بداية التصعيد الإسرائيلي في أكتوبر ٢٠٢٣، حيث تم تنظيم مظاهرات حاشدة في العديد من العواصم الغربية لإدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المدنيين الفلسطينيين. كما احتشدت الآلاف من الأصوات المنادية بضرورة وقف العدوان ورفع الحصار عن غزة ونُظمت حملات تضامن واسعة عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لإبراز معاناة الشعب الفلسطيني وتقديم رواية مغايرة للروايات الرسمية التي تبنتها بعض الحكومات الغربية.

مواقف أمريكا اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية في ظل التغيرات العالمية

شهدت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تطوراً ملحوظًا في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، تمثل في تصاعد الدعم الدبلوماسي وإدانة العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. وهذا الدعم لم يقتصر على التصريحات الإعلامية فقط، بل امتد إلى خطوات ملموسة وغير مسبوقة، مما يعكس تغيراً جذرياً في مواقف دول كانت تُعد تقليدياً حليفة للولايات المتحدة وإسرائيل. فعلى سبيل المثال، كانت كولومبيا، التي تعد من أوائل الدول التي أقامت تعاونًا عسكريًا واستخباراتيًا وثيقًا مع تل أبيب، من بين الدول التي استدعت دبلوماسييها احتجاجًا على التصعيد الإسرائيلي في غزة. كما انضمت بوليفيا، التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل متهمة إياها بارتكاب «جرائم ضد الإنسانية»، إلى قائمة الدول التي تتبنى مواقف حازمة لدعم الشعب الفلسطيني.

ورغم محاولة بعض الدول، مثل البرازيل والمكسيك، تبني مواقف محايدة، إلا أن تصاعد العنف في غزة أدى إلى تصريحات شديدة اللهجة من قادتها. فقد وصف الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا الهجمات الإسرائيلية بأنها «إبادة جماعية»، مؤكدًا أن ما يحدث ليس حربًا بل تدميراً منهجيًا للشعب الفلسطيني، مما دفع إسرائيل إلى إعلان دا سيلفا «شخصًا غير مرغوب فيه».

إضافةً إلى التصريحات، تبنت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إجراءات دبلوماسية وقانونية لدعم الفلسطينيين. ففي أروقة محكمة العدل الدولية، دعمت دول مثل البرازيل وكولومبيا

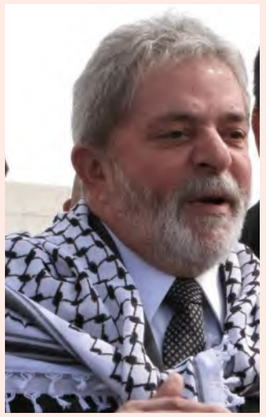

وتشيلي وبوليفيا الدعوى المقدمة من جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بشأن الإبادة الجماعية، بينما تقدمت تشيلي والمكسيك وبوليفيا بإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم حرب محتملة في الأراضي الفلسطينية. وهذه التحركات وضعت أمريكا اللاتينية في مواجهة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، لكنها تعكس التزامًا متزايدًا بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني على الساحة الدولية. علاوة على ذلك، فإن هذه التحولات لم تقتصر على المواقف القانونية والدبلوماسية. فقد شهدت المنطقة كذلك خطوات رمزية تعزز مكانة فلسطين دوليًا، منها اعتراف دول الكاريبي مثل ترينيداد وتوباغو وجامايكا وبربادوس بالدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وقد جاءت هذه الاعترافات على الرغم من العلاقات التاريخية التي تربط تلك الدول بإسرائيل، غير أن الاعتبارات الإنسانية والضغط الدولي دفع قادة تلك الدول إلى اتخاذ تلك القرارات، في خطوة تعكس التزامًا بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، أيدت أغلبية دول أمريكا اللاتينية والكاريبي قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى وقف إطلاق النار في غزة ورفع الحصار عنها، رغم المعارضة الشديدة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل. كما دعمت العديد من هذه الدول تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، مما يبرز التزامها بتخفيف المعاناة الإنسانية للفلسطينيين.

ويمكن تفسير هذا الدعم الإقليمي للقضية الفلسطينية بعدة عوامل. أولها، حجم الخسائر البشرية والدمار في غزة، الذي أثار موجة من التضامن مع الفلسطينيين ومكن الحكومات اللاتينية من تبني مواقف أكثر حزمًا تجاه إسرائيل. ثانيًا، الإرث التاريخي للتضامن بين الحركات اليسارية في أمريكا اللاتينية والفلسطينيين، والذي تعمق خلال الحرب الباردة عندما دعمت منظمة التحرير الفلسطينية نضالات شعوب المنطقة ضد الديكتاتوريات القمعية المدعومة من الولايات المتحدة. وأخيرًا، التحولات السياسية الأخيرة في المنطقة التي شهدت صعود حكومات يسارية متعاطفة مع قضايا التحرر الوطني والمقاومة ضد الهيمنة.

وفي ظل هذه التطورات، يمكن القول إن مواقف أمريكا اللاتينية والكاريبي تجاه القضية الفلسطينية تعكس تحولًا عميقًا يتجاوز الاعتبارات السياسية التقليدية إلى الالتزام بقيم العدالة الإنسانية، مما يجعل هذه المنطقة حليفًا قويًا وداعمًا للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

هيئة التحرير

رئيس التحرير: محمد الحافظ محم

مدير التحرير التنفيذي: منصف صابر

العنوان: ٣٤ شارع بسيان، مقدس أردبيلي الزعفرانية، طهران – ايران

الهاتف: ٢-١/٦٠ ٨٨ ٤١ ٢٢ (+٩٨٢١)

الفاكس: ٥٨/٩ ٨٨ ٤١ ٢٢ (+٩٨٢١)

العنوان الالكتروني: g.s@puic.org

الموقع الالكتروني: www.puic.org